



## أثر السياسات الاقتصادية الراهنة على إنتاج الحبوب، دراسة قياسية استشرافية لحالة الجزائر 2019-2000

### *The impact of current economic policies on grain production, an econometric and prospective study of the case of Algeria 2000-2019*

عمار أسماء

محمدي بهيجة

موسوني حبيبة\*

مخبر LARMHO، جامعة تلمسان

مخبر LAREIID، جامعة تلمسان

مخبر MIFMA، جامعة تلمسان

الجزائر

الجزائر

الجزائر

assma13or@gmail.com

bahidjamoh@gmail.com

moussouni.h13@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/04/22

تاريخ القبول: 2023/04/18

تاريخ الإرسال: 2023/02/01

#### ملخص:

قمنا من خلال هذه الورقة العلمية بدراسة الاصلاحات الزراعية الراهنة و أثرها على الإنتاج الزراعي في الجزائر، و قد اختصت الدراسة بفترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و برنامج التجديد الفلاحي و الريفي (2000-2019). و قد دعمنا دراستنا بجزء قياسي قمنا من خلاله بدراسة تأثير السياستين على إنتاج الحبوب باعتباره الأكثر طلبا في السوق الجزائرية كمنتوج فلاحى، و ذلك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، و قد استخلصت الدراسة الى ان هناك تأثير غير معنوي على المدى الطويل بين السياسات و حجم الإنتاج، و الذي يقتضي بضرورة تغيير السياسات بين كل فترة و أخرى .

**الكلمات المفتاحية:** القطاع الزراعي، السياسات الاقتصادية، الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، إنتاج الحبوب.

#### Abstract :

Through this article, we have studied the current agricultural reforms and their impact on agricultural production in Algeria. We supported our study with an econometric part through which we studied the effect of the two policies on cereal production because it is the most demanded on the Algerian market as an agricultural product, using the model of distributed time gaps autoregressives of the ARDL. The study concluded that there is an insignificant long-term effect between policies and production volume, wich necessitates the need to change policies from time to time.

**Key Words:** Agricultural sector, Economic policies, Distributed autoregressive time lags, Cereal production.

**JEL Classification:** Q18, P41, O13

\*مرسل المقال: موسوني حبيبة (moussouni.h13@gmail.com)



## المقدمة:

لقد شهد القطاع الزراعي عدة تحولات و إصلاحات منذ الاستقلال، و قد كان الهدف منها هو إيجاد اطار تنظيمي امثل للحصول على نتائج جيدة و ذلك بمحاولة استغلال كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري.

و بعد التجارب التي مر بها القطاع الزراعي في ميدان الإصلاحات و ما أسفرت عنه من نتائج و نقائص، جددت الدولة جهودها مع بداية القرن الواحد و العشرون بسياسات و برامج جديدة قصد النهوض بالقطاع الفلاحي ومواجهة التحديات العالمية بزيادة الإنتاج قصد تحقيق اكتفاء ذاتي و تسجيل بصمة في التجارة الخارجية. و قد ظهر اهتمام الحكومة في الخطط التنموية المرسومة التي تهدف الى تحقيق التوازن و الاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة و توفير الظروف المناسبة و التسهيلات اللازمة للفلاحين من اجل تطوير مهاراتهم و تحقيق أهدافهم.

كما تعتبر محاصيل الحبوب من أكثر المحاصيل من أهمية في الجزائر نظرا للطلب الكبير و المتزايد عليها، و الذي يرجع أساسا الى اعتبارها من المواد الأساسية الأكثر استهلاكا لدى المجتمع الجزائري. و الملاحظ في الإنتاج الزراعي ان انتاج الحبوب يحتل مكانة هامة من حيث كميات الإنتاج و المساحات الزراعية المخصصة له عبر مختلف ولايات الوطن، حيث ان متوسط المساحة المزروعة من الحبوب خلال فترة الدراسة يقدر بأكثر من حوالي 45 بالمائة من اجمالي المساحة الصالحة للزراعة حسب احصائيات وزارة الفلاحة.

تحتاج عملية انتاج الحبوب الى ظروف مناخية خاصة و مساحات واسعة نسبيا مقارنة بالمحاصيل الزراعية

الأخرى، مما يسمح للولايات التي تتوفر على هذه الظروف باستغلالها لإنتاج الحبوب.

كما تجدر الإشارة كذلك الى ان الحبوب في الجزائر خلال فترة الدراسة يغلب عليه انتاج المحاصيل الموجهة للاستهلاك البشري و التي تتمثل في القمح الصلب و اللين بالإضافة الى الشعير. بينما يعد انتاج الحبوب الموجهة للاستهلاك الحيواني كالخرطال و الذرة ضئيلا جدا بالرغم من الطلب المتزايد عليه.

**إشكالية الدراسة:** و على هذا المنطلق قمنا في ورقتنا البحثية هذه بدراسة تأثير السياسات الراهنة على انتاج الحبوب قياسيا لمعرفة مدى مساهمة القياس كآلية من آليات الدراسات الاستشرافية في تطوير و تسهيل عملية التنمية الزراعية .و عليه يمكن صياغة إشكالية البحث بالشكل التالي: **كيف ساهم القياس بتحديد اثر السياسات**

## الاقتصادية على انتاج الحبوب في الجزائر؟

**فرضيات الدراسة:** و على هذا المنطلق قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تطور القطاع الزراعي مرهون بوضع إستراتيجية شاملة تضم الإصلاحات التي تعمل على رفع الكفاءة.
- هناك علاقة بين الإصلاحات الاقتصادية الفلاحية الراهنة و نمو الإنتاج الزراعي بالاخص منتج الحبوب .
- السياسة الزراعية في الجزائر تفتقر إلى الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج المتاحة.



**منهج الدراسة:** اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي في الجزء الأول الذي عني بوصف السياسات الراهنة المطبقة على القطاع الزراعي، ثم تطرقنا الى المنهج التحليلي القياسي لتبيان أثر هذه السياسات على انتاج الحبوب كونه صاحب الحصة الأكبر في الإنتاج الزراعي في الجزائر.

#### الدراسات السابقة:

1. **فضيل إبراهيم مزارى**، سياسة التجديد الفلاحي و الريفي و دورها في تفعيل التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات، العدد 20، 2019. تحاول هذه الدراسة تبيان الدور الذي يلعبه برنامج التجديد الفلاحي و الريفي في ترقية الوضع المعيشي في الريف الجزائري، و تحقيق التنمية الزراعية بالمنطقة مما يسمح بتحقيق الامن الغذائي كنتيجة، و قد شكل البرنامج آلية تعمل على عدة مستويات لتجديد و بعث البنية التحتية للنشاط الزراعي، كما عملت على توفير ما يلزم من اجل التحديث الزراعي، و من جانب آخر عملت على تحسين الوضع الاجتماعي لسكان الريف من خلال توفير السكن و الخدمات الصحية، و التعليمية ... الخ، من اجل الحد من النزوح الذي يؤدي الى زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي أكثر. و قد استخلص الباحث في نهاية الدراسة ان البرنامج انتقل بالمجتمع الريفي الزراعي من حالات الباس على العيش و الركود في الإنتاج الى مستويات ارقى من تقديم الخدمة و زيادة الدخل الفردي الريفي و مؤشرات الرفاه، و قد أشار الى انه يجب على الحكومة لضمان استمرار التقدم التقني الزراعي ان تلجأ الى تأسيس اقطاب زراعية على مختلف التراب الوطني. حيث ان الأقطاب الفلاحية تعتبر من السياسات الجديدة التي جاءت لتكثيف الإنتاج الفلاحي، و عليه يجب على الحكومة من وضع السياسات خاصة بتنمية البنية القاعدية للصناعات التحويلية مع تحسين سياسة التسويق التي ينبغي ان تراعي ظرف الإنتاج و قيمة المحصول عند باب المزرعة، حتى لا يقع الكساد في المحاصيل الزراعية، مما يسبب تدهور أسعارها، الظرف الذي يؤدي الى انسحاب المزارعين و هذا ما يحتاج الى سياسة سريعة حكيمة تراعي كل ظروف عملية الإنتاج من المدخلات الى المخرجات، و كذلك ظروف الاقتصادية التي تمر فيها عملية الإنتاج.

2. **د.بوعافية رشيد، اعزاز سارة**، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد 7، أفريل 2017. تهدف هذه الدراسة الى معرفة اهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني و مدى مساهمته في دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و هذا من خلال قدرته على استيعاب اليد العاملة و تحقيق الامن الغذائي، و بالتالي تحسين مستوى المعيشة للسكان، كما تهدف هذه الدراسة الى قياس اثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي، و ذلك باستخدام اختبار السببية و الاعتماد على بعض الأرقام و الاحصائيات المعتمدة و قد اسفرت على النتائج التالية:

- رغم امتلاك الجزائر للإمكانات الطبيعية و البشرية التي تمكنها من تحقيق امنها الغذائي، الا انها تعاني من مشاكل و معوقات في تحقيق اكتفاءها الذاتي.



- اهتمت الجزائر بترقية و تطوير القطاع الفلاحي من خلال سلسلة من الإصلاحات و سياسات الدعم، من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، فرغم البرامج التنموية و تخصيص مبالغ مالية هامة الا انها مازالت تعاني قصور و ضعف في القطاع الفلاحي و عدم قدرته على توفير احتياجات السكان.
- أكدت الدراسة القياسية ان الاستثمار الحكومي للفلاحة لا يساهم في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي، و انما يساهم و يؤثر في ترقية الصادرات الزراعية و بالتالي توسيع القاعدة الإنتاجية، أحداث توازن في ميزان المدفوعات و الميزان التجاري الزراعي، توفير العملة الصعبة للاقتصاد الوطني، و الحد من فاتورة الاستيراد.

1- **وارزقي ميلود،** اختيار القطاع الفلاحي في الجزائر احد السبل الكفيلة لانعاش الاقتصاد الوطني، رؤية تحليلية خلال الفترة 2000-2015، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، المجلد 02، العدد 07، افريل 2017.

من خلال هذه الدراسة سلط الباحث الضوء على عدة نقاط مهمة لكونها تتعلق بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية المستمدة من القطاع الفلاحي الذي يعتبر قطاع حساس في الوقت الراهن، كما قام بتشخيص اهم السياسات التي عرفها القطاع الفلاحي في الجزائر في الفترة الراهنة، و أخيرا تقييم مدى فعالية السياسات او البرامج التنموية للقطاع في تحقيق التنمية الاجتماعية، و الاقتصادية في الفترة الراهنة. استهل دراسته بتقديم تعاريف حول التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و الترابط الموجود بينهما حيث أشار الى انه اذا ارتفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد يعني رفع قدرته الشرائية، و هذا ما يؤثر على النمو الاقتصادي و هذا الأخير يؤدي الى زياده تنوع السلع و الخدمات و عليه زيادة خلق فرص التشغيل. ثم تطرق الى تحليل واقع البرامج و السياسات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، فقد قام بتشخيص أهمها و عرض اهم العراقيل و المشاكل التي واجهتها و قد حدد في هذا المحور سياستين مهمتين :

- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2009.
- التجديد الفلاحي و الريفي 2010-2013.

و في الأخير قام بتقييم فعالية هذه السياسات في تحقيق بعض المؤشرات الاقتصادية، و الاجتماعية خلال الفترة 1999-2015 كما يلي:

- مؤشرات الناتج الفلاحي في الجزائر 2000-2012 حيث لوحظ وجود تذبذب في تطور الإنتاج، فيما يخص بعض المنتجات، و قد استنتج مكن خلال الجداول و النتائج المتحصل عليها، عدم نجاعة السياسات في تنمية الاقتصاد الفلاحي.
- تطور حجم الصادرات و الواردات اسفر عن ارتفاع حجم الفجوة الغذائية بين الصادرات و الواردات من 2000-2013، و عجز القطاع عن تحقيق الامن الغذائي، أي ضعف البرامج و السياسات في تحقيق الأهداف المسطرة.
- مؤشر التضخم هو كذلك في تزايد مما يؤكد على عدم النجاعة.



○ مؤشرات سوء التغذية و الفجوة الغذائية: تطور الفجوة الغذائية خلال 2000-2013 يعكس ضعف القطاع الفلاحي في تحقيق الاكتفاء الذاتي، كما بينت الاحصائيات من خلال مستوى مؤشر التغذية و الجوع و مستوى مساهمة الجزائر في الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة 2000-2013 ضعف القطاع الفلاحي و السياسات و البرامج المنتهجة.

## I. التعريف بالسياسات الاقتصادية الراهنة المطبقة على القطاع الزراعي:

### 1.1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2009):

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني و المالي و النظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحية عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة و الحماية و الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي و الاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة. و حسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة و التنمية الريفية التي تبين فيها برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و خطاب رئيس الجمهورية الموجه للولاة يوم 26 نوفمبر 2000 الذي تطرق فيه إلى أهم التوجهات لهذه السياسة الجديدة، و قد تم وضع أهداف لهذا المخطط.

#### أ- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، محاوره: (وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، 2000)

1- أهداف المخطط الوطني للتنمية: يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الى تحسين مستوى الامن الغذائي الذي يهدف الى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، و تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، و تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور و شتائل و كذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة و ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة.

2- محاور المخطط الوطني للتنمية: يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز و تدعيم المستثمرين الفلاحيين من اجل:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف و ادماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب،

الحليب، البطاطا، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء و البيضاء).

- تكثيف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة و شبه جافة و تلك المهذدة بالجفاف (المخصصة

للحبوب، او المتروكة بورا و هي المهذدة بالتدهور) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة و زراعة الكروم

وتربية المواشي و أنشطة أخرى ملائمة مع تركيز انتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.

بالإضافة الى الى الأنشطة المشار إليها أعلاه، فان المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي ينفذ في الأراضي الصالحة

للزراعة ( 8 مليون هكتار) يهدف الى توسيع هذه المساحة عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز

الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية و المحافظة عليها و تطوير الاستثمار و التشغيل لصالح القطاع

الفلاحي و توسيع الواحات بالحبوب، تقدر مساحة المرحلة الأولى الجاري إنجازها من هذا البرنامج بـ 600000

هكتار.



**ب- أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:** (وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، 2000): إن العمليات الأساسية المحددة من طرف وزارة الفلاحة في اطار مهمتها لتمثلة في الضبط ( الاستصلاح في شمال و جنوب البلاد، تحويل أنظمة الإنتاج و الاستعمال العقلاني للموارد المالية للدولة) تهدف أساس إلى إعادة تشكيل المساحات الفلاحية و المحافظة على الموارد الطبيعية (المياه و الأراضي) التي من شأنها تشجيع التنمية المستدامة. هذه العمليات الأساسية تفرضها المعوقات المتعلقة بالتربة و المناخ، لان معظم المناطق الزراعية للبلاد تتميز بمناخ جاف و تربتها مهددة بالانجراف و التدهور بسبب تقنيات و أنظمة الإنتاج غير الملائمة. كما أن التوجيهات الواردة في برنامج الحكومة تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية و التقنية. بالنظر الى البعد الدولي فان المخطط الوطني يندرج ضمن مسعى إعادة الطابع الفلاحي لمناطقنا و توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأشطة و المنتجات الفلاحية و تهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة و إنشاء مؤسسات فلاحية و صناعية-غذائية.

**ج- مناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية:** (جلال، 1991): يذكر هذا المنشور بالخطوط العريضة للمناهج المقترحة و تدابير تنفيذ المخطط، و يشكل كذلك بمعية نصوص أخرى ( مراسيم، مقررات، قرارات، تعليمات) المسيرة للصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNDRA) و صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و صندوق تطوير و حماية الصحة الحيوانية و النباتية و أيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير، الاطار التنظيمي الذي يرجع اليه مدراء المصالح الفلاحية و محافظي الغابات لتنفيذ برامج التنمية الفلاحية. و لبلوغ الأهداف المحددة، فان وزارة الفلاحة تعمل على تطوير و تنشيط البرامج عبر ما يلي: دعم ترقية الإنتاج الوطني و الإنتاجية في مختلف الفروع؛ تكيف أنظمة الإنتاج؛ استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز؛ البرنامج الوطني للتشجير؛ استصلاح الأراضي بالجنوب.

**د- جهاز الدعم و التأطير لتنفيذ البرامج:** (وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، 2000): إن تنفيذ مختلف برامج التنمية الفلاحية (الفروع، تكثيف الحبوب، إعادة تحويل أنظمة الإنتاج، برامج التشجير و استصلاح الأراضي) يتركز على جملة من وسائل التأطير المالية و التقنية المعدلة للبعض و محفزة للبعض الآخر حتى تصبح متلائمة و متطلبات إنجاز الأهداف المحددة.

**د1- الآلية المالية:** فهي متعددة و متكاملة من اجل ضمان تمويل ملائم للبرامج . و سيتكفل بما ابتداءا من هذا الموسم الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي و صناديقه الجهوية، ليصبح الشباك الوحيد للفلاحين و تسيير الصناديق العمومية و كذا المهام المتعلقة بالقرض و التأمينات الفلاحية. ضرورة إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الفلاحي و الاستثمارات ذات العلاقة، تستدعي عدم اعتبار الأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برامج التنمية الفلاحية، و لكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين و المتعاملين الاقتصاديين المعنيين.

تقوم آلية التمويل أساسا على:



- الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية **FNRDA**: الذي انشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 و هو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع و حماية مداخيل الفلاحين و تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة.
- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز: هذا الصندوق انشأ بموجب قانون المالية لسنة 1998 كان محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعروفة بتسمية العامة للامتيازات الفلاحية.
- القرض الفلاحي و التأمينات الاقتصادية: القرض الفلاحي ، الذي كان غيابه يعد من بين معوقات الاستثمار، سينطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2001/2000.
- و لهذا فالصندوق الوطني للتعاوض الفلاحي مدعو للتكفل بمهمة أساسية لإنجاح البرامج حسب أبعاد ثلاث: هيئة الاقتراض و التامين الاقتصادي، و محاسب للصناديق العمومية.
- د2- التأطير التقني:** بالإضافة إلى تدابير التأطير المالي، سيتم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال و متلائم و طبيعة الأنشطة التقنية المحددة و خصوصية كل برنامج فرعي. تهدف هذه الطريقة إلى اعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي، و على المؤطرين الإداريين و التقنيين و المهنيين التقرب أكثر من هذه الوحدة القاعدية و مسيرتها. و يتضمن هذا النظام مجموعة من أنشطة التكوين و الإرشاد و الإعلام و الاتصال.
- د3- مجال التكوين:** من اجل دعم تدعيم برنامج تطوير الفروع و برامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية، سيتم تنظيم دورات تدريبية قصيرة المدى على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحة أو لوزارة التكوين المهني. و لهذا الغرض يجب على مديري المصالح الفلاحية و محافظي الغابات اتخاذ التدابير اللازمة من اجل:
- إشراك إطاراتهم في أنشطة التكوين المبرمجة.
- التأكد من مشاركة الفلاحين في الدورات التدريبية المنظمة لصالحهم و ذلك بالتشاور مع المنظمات المهنية المحلية.
- في مجال الارشاد و الدعم التقني المقرب، سيتم تنفيذ برامج الإرشاد المقرب و الدعم التقني للفلاحين بإشراك المعاهد التقنية المتخصصة و الإدارة الفلاحية المحلية و الغرف الفلاحية وفق رزنامة تحدد من طرف مديري الغرف الفلاحية وفق رزنامة تحدد من طرف مديري المصالح الفلاحية و محافظي الغابات بالتعاون مع الهيئات المعنية.
- د4- الإعلام و الاتصال:** سيقوم المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي بجملة إعلانية عبر مختلف وسائل الإعلام حول برامج التنمية الفلاحية، يجب على مدراء المصالح الفلاحية و محافظي الغابات المشاركة بصفة نشيطة في هذه الحملات بالتعامل مع مجمل الفاعلين المعنيين لمختلف البرامج...
- هـ- التنسيق، المتابعة و مراقبة البرامج:** من اجل السير الحسن للبرامج بذل مجهود للتنسيق ما بين كل المعاهد المعنية في اعداد و تنفيذ المشاريع ( المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، الجماعات المحلية، المؤسسات و المنظمات المهنية). و من اجل تظافر جهود تنسيق و التعاون المطلوبة الجيد لجهود التعاون المحقق، يجب على علاقات الشراكة



التي انتم مدعوون على ترقيتها في تنفيذ المشاريع ان تقوم على قواعد واضحة و شفافة. أولا يجب اشراك المهنة الفلاحية و الهيئات التمثيلية ( الغرف الفلاحية) و منظماتها المهنية و النقابية على جميع مستويات لبرمجة المشاريع في اطار تنشيط و بعث ديناميكية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية يجب كذلك التنظيم بالتنسيق مع المنظمات المهنية و النقابات الفلاحية عمل تحسسي مكثف للفلاحين حول الأنشطة ذات الأولوية. كما يجب الإسراع في عملية تسليم البطاقات المهنية للفلاحين تحت اشراف و مسؤولية الغرف الفلاحية للولايات. ان تحديد مناطق التدخل و المستفيدين من البرامج و الأنشطة التقنية و دفاتر الشروط تبقى مشروطة باليات التشاور ما بين الهياكل الإدارية و المؤهلة و الجماعات المحلية و المعاهد التقنية و الغرف الفلاحية و ما بين المهن و المؤسسات العمومية و الخاصة المعنية بالأنشطة المحددة و هذا على كل مستويات البرمجة.

ان تقييم اثر المشاريع المنفذة ستم وفق مؤشرات النجاعة المرتبطة أساسا بالمحافظة على الموارد الطبيعية و التشغيل و زيادة و ديمومة الإنتاج و نمو الاستثمارات الفلاحية و المداخيل. ان عملية مراقبة تنفيذ الالتزامات التعاقدية للمستفيدين و استعمال المساعدات الممنوحة من الموارد العمومية طبقا للإجراءات المحددة، يجب ان تشكل انشغالا دائما. و يشارك في عملية المراقبة هذه كل أجهزة الإدارة المركزية المخولة و كذا الهيئات اللامركزية ( الولاية، مديري المصالح الفلاحية، محافظي الغابات. و من جهة أخرى سوف يتم تعزيز جهاز الرقابة التقنية و الصحة الحيوانية و النباتية للمدخلات المستعملة، سوف تكون محل تعليمة خاصة، ويتم تنفيذها وفقا لتشريعات سارية المفعول من طرف المصالح الرسمية المتخصصة. و في الأخير يجب التذكير بان نجاح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لا يرهن فقط مستقبل فلاحتنا انما يشكل كذلك بعدا أساسيا للتنمية الريفية المستدامة و منها الاقتصاد الوطني و تحسين مستوى الامن الغذائي.

## 2.1- سياسة التجديد الفلاحي و الريفي 2010 :

لقد أعلن رئيس الجمهورية في ندوة عقدت في ولاية بسكرة عام 2009، بان الحكومة قد قررت مسح ديون كافة الفلاحين، و التي بلغت حينذاك 41 مليار دينار جزائري، كخطوة تشجيعية على التوسع في الاستثمار في قطاع الفلاحة. (الجزائر، 2009). كما اعتبر ان سياسة التجديد الفلاحي و الريفي هي عبارة عن محاولة للوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، و المتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحت في التغيرات و الآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي و تؤسس شراكة بين القطاع العام و الخاص، تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية و بروز حوكمة جديدة للفلاحة و الأقاليم الريفية. (الرسمية، 2008)

أ . أهداف سياسة التجديد الفلاحي و الريفي : رفعت الجزائر في ظل سياسة التجديد الفلاحي و الريفي تحديات عديدة و يتمثل الهدف الشامل ضمان توفير أمن غذائي مستدام من جهة ، و من جهة أخرى ، تحقيق تنمية بشرية متوازنة، دون اقصاء او تهميش في الأقاليم الريفية التمس اعيد احياها، اما الأهداف الخاصة فنذكر منها:

- العمل على الاخذ بمبادئ الحكم الراشد في قطاع الفلاحة
- نمو اقتصادي معمم، مدعم و مستدام

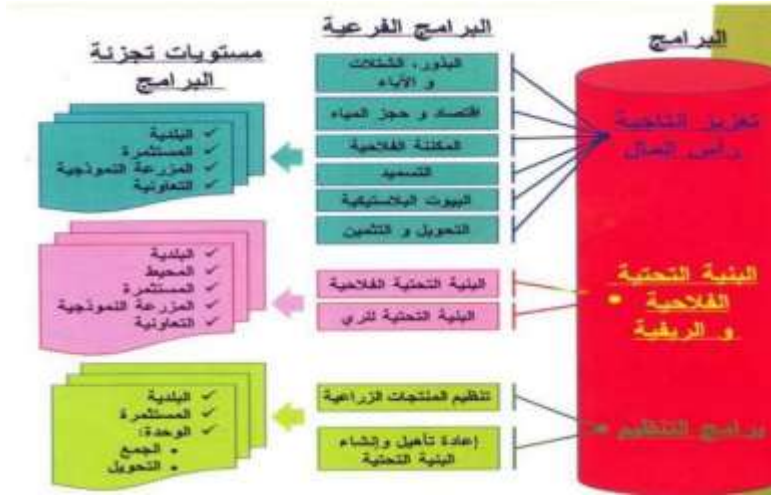


- اصلاح أدوات و وسائل التسيير العمومي و جعلها أكثر فاعلية، و ضمان ذلك من خلال:
  - وضع اطار قانوني ملائم و متطور.
  - فعالية تمويل القطاع الفلاحي.
  - ضبط المنتجات الفلاحية.
  - الحماية و الرقابة.

ب . دعائم سياسة التجديد الفلاحي و الريفي: تعتمد سياسة التجديد الفلاحي و الريفي على ثلاثة دعائم إستراتيجية و هي: (الريفية، 2010)

- **التجديد الفلاحي:** يتركز على مقارنة الفروع، و التركيز على الفروع ذات الأولوية من خلال (انطلاق برامج التثقيف، العصرية و اندماج لميادين واسعة للاستهلاك ، التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك و ضمان حماية المدخول الفلاحي، خلق مناخ جذاب و آمن عن طريق العصرية و الدعم المالي و الضمان الفلاحي).
- و يمكن توضيح برامج التجديد الفلاحي من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم 1: برامج التجديد الفلاحي

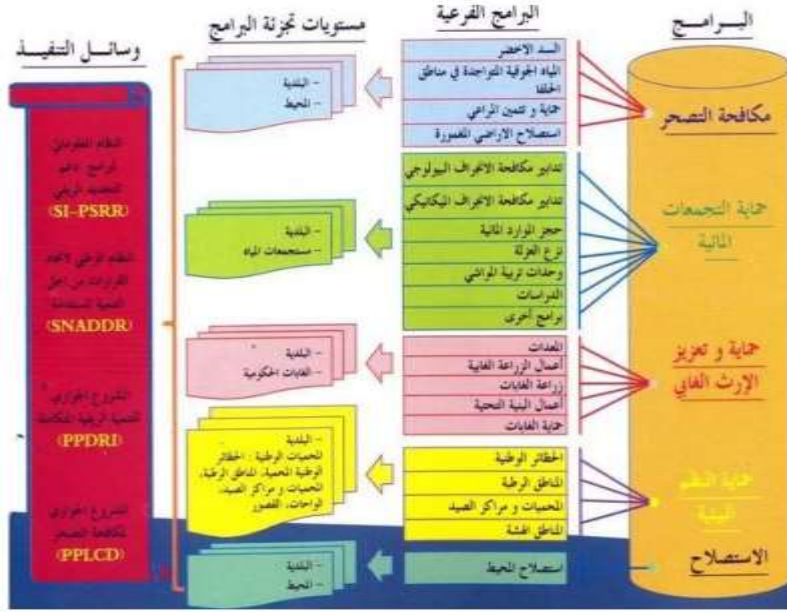


المصدر: الاستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي، منشورات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

**التجديد الريفي:** يعتبر التجديد الريفي أوسع من التجديد الفلاحي، من حيث أهدافه و مده، و ذلك من خلال ( دعم برامج التنمية الريفية المدججة، و تحديد المناطق و شروط الإنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين)، و المتمثلة في خمسة برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها: حماية الأحواض المائية؛ تسيير و حماية الإرث الغابي؛ محاربة التصحر؛ حماية التنوع الطبيعي و المناطق المحمية و تهمين قيمة الأراضي؛ التدخل المدمج و المتعدد القطاعات على المستوى القاعدي؛ و يمكن توضيح برامج التجديد الفلاحي من خلال الشكل الآتي:



## الشكل رقم 2: برامج التجديد الريفي



المصدر: الاستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي، منشورات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

- دعم الطاقات البشرية و المساعدة التقنية للمنتجين: خصصت الدولة 1000 مليار دينار من النفقات العمومية، حيث حددت أهدافه في:
  - تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي .
  - زيادة الإنتاج الوطني و تحسين مختلف أنواعه.
- دعم التنمية المستدامة و التوازنات الإقليمية، و تحسين شروط حياة السكان الريفية و هذا ب 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة ل 2174 منطقة ريفية، بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي و حماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة.
- التسيير المستدام للألات الصناعية و تحسين الاندماج الفلاحي الصناعي.
- خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم، و خلق دخول خارج القطاع الفلاحي.

## II. دراسة قياسية لمعرفة مدى تأثير هذه السياسات على شعبة الحبوب:

سوف نحاول من خلال الدراسة بناء نموذج قياسي يسمح لنا بدراسة العلاقة بين السياسات المنتهجة على القطاع الزراعي المتمثلة في (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي) و تطور انتاج الحبوب في الجزائر.

### 1.2. النموذج القياسي:

أ. دالة الإنتاج: لقد حضى تحليل السلوك الإنتاجي باهتمام واسع من طرف الباحثين الاقتصاديين منذ القدم، و قد زاد هذا الاهتمام بظهور الفكر الحدي الذي دعم التحليل الاقتصادي للسلوك الإنتاجي بما يعرف بدالة الإنتاج



في شكلها الرياضي للتعبير عن العلاقة بين المخرجات و مدخلات العملية الإنتاجية، و قد عرفت دالة الإنتاج منذ ان طورها كل من الباحثان كوب و دوغلاس سنة 1928، استعمالا واسعا في مجال قياس و تحليل الإنتاج بصفة عامة و الزراعي بصفة خاصة و ذلك في مختلف دول العالم. (محمد، 2009). و في دراستنا هذه سوف نقوم بتقدير هذه الدالة و المعرفة بالعلاقة التالية :

$$PRD = Aar^{a1} Rfa^{a2} Alb^{a3} Ap^{a4}$$

حيث:

- **PRD**: كمية انتاج الحبوب (القنطار)
- **Aar**: المساحة الصالحة للزراعة (الهكتار)
- **Rfa**: معدل تساقط الامطار (الملمتر)
- **Alb**: اليد العاملة الزراعية (نسمة)
- **Ap**: السياسات الزراعية المتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي و

الريفي

- **a<sub>1</sub>, a<sub>2</sub>, a<sub>3</sub>, a<sub>4</sub>**: تمثل مرونة المساحة الصالحة للزراعة ، مرونة معدل تساقط الامطار، مرونة اليد العاملة الزراعية، مرونة السياسات الزراعية على التوالي.

• **A**: حد ثابت

وبعد إدخال اللوغاريتم تصبح الدالة كما يلي:

$$4 a + ALB \text{ Log}_3 \text{Log PRD} = \text{Log A} + a_1 \text{Log AAR} + a_2 \text{Log RFA} + a_4 \text{Log AP} + \varepsilon$$

ب. **البيانات المستخدمة في تقدير النموذج**: البيانات المستخدمة في تقدير العلاقة بين السياسات الاقتصادية الراهنة و انتاج الحبوب في الجزائر، هي بيانات سنوية خلال الفترة ( 1990-2019)، والتي تم اعتمادها من وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الديوان الوطني للإحصائيات و الكتب السنوية للإحصائيات للمنظمة الوطنية للتنمية الزراعية العربية.

ج. **الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج**: لتقدير العلاقة بين السياسات الاقتصادية الراهنة و انتاج الحبوب في الجزائر. تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، حيث يعتبر منهجية حديثة طورها كل من (Shinand And Sun , Pesaran, 1998)، و كل من (Pesaran Et Al 2001). ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. و يرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها (0) I أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) I أو خليط من الاثنين. الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2) I. كما أن طريقة Pesaran تتمتع



بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة (Engle Granger 1987) ذات المرحلتين أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن Johansen Cointegration Test في إطار نموذج VAR .

إن النموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات نموذج الإطار العام (Laurenceson And Chai 2003)، كما أن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل و أن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير (Gerrard And 1998) Godfrey . (محمد ب.، 2010)

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM)، يقدم كل من Pesaran Et Al (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ ( Bounds Testing APPROACH ) أي طريقة اختبار الحدود. ويأخذ النموذجين الصيغة التالية:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_{t-1} + \alpha_2 y_{t-1} + \sum_{j=0}^{k_1} \beta_1 \Delta x_{t-j} + \sum_{j=1}^{k_2} \beta_2 \Delta y_{t-j}$$

تمثل  $\alpha_0, \alpha_1$  معلمات العلاقة طويلة الأجل ، بينما تعبر معلمات الفروق الأول  $(B_1, B_2)$  معلمات الفترة القصيرة.

## 2.2. تقدير النموذج القياسي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

أ. اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية : (بطاهر، 2016) كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها، رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أننا سوف نستخدم اختبارين وهما:

اختبار Dickey – Fuller Augment واختبار PHILLIP – PERRON والجداول رقم 1 يوضح الاختبارين:



## الجدول رقم 1: اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:

PP		ADF		الفرق	المتغير
القيمة الحرجة عند 5 %	القيمة المحسوبة PP	القيمة الحرجة عند 5 %	القيمة المحسوبة ADF		
-2.96	-3.88	-2.96	-3.97	PRD	PRD
-2.97	-12.45	-2.97	-3.63	D (PRD)	
-2.96	-1.06	-2.96	-1.11	AAR	AAR
-2.97	-5.45	-2.97	-5.87	D(AAR)	
-2.96	-5.12	-2.96	-4.19	RFA	RFA
-2.97	-10.96	-2.97	-6.73	D(RFA)	
-2.96	-0.42	-2.96	-0.33	ALB	ALB
-2.97	-7.79	-2.97	-7.61	D(ALB)	
-2.96	-1.39	-2.96	-1.40	AP	AP
-2.97	-5.29	-2.97	-5.29	D(AP)	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews

يتضح من الجدول (اختبار ADF و PP) انه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن متغيرات النموذج لا تؤثر على انتاج الحبوب لان بها جذر للوحدة، إلا انه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة (1) I. ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود (TEST BOUNDING) و يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث و الممتدة من عام 1990 إلى 2019.

ب. منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك: نقوم باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM)، و يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$LPRD = \alpha + B_1 LPRD_{t-1} + B_2 LAAR_{t-1} + B_3 LRFA_{t-1} + B_4 LALB_{t-1} + B_5 LAP_{t-1} \\ + \sum_{i=1}^p y_1 \Delta LPRD_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_2 \Delta LAAR_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_3 \Delta LRFA_{t-p} \\ + \sum_{i=1}^p y_4 \Delta LALB_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_5 \Delta LAP_{t-p}$$

لأجل التأكد من وجود العلاقة نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) أي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:



$$H1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0$$

والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار Wald\_ احصاءة F لنموذج ARDL (الملحق 2)

الجدول رقم 2: اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد

النتيجة	F-statistic المحسوبة*		الإصدار
	6.41		النموذج
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	القيم الحرجة:
وجود علاقة تكامل مشترك	2.37	3.2	عند مستوى معنوية 10%
	2.79	3.67	عند مستوى معنوية 5%
	3.65	4.66	عند مستوى معنوية 1%

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 9 .

بحيث يتم مقارنة القيمة المحسوبة لاحصاءة F \_ مع القيمة الجدولية المناظرة والمحسوبة من قبل pesaran et al (2001) في حالة وجود حد ثابت وبدون اتجاه عام فقط ، حيث  $K=3$  فنجد أن القيمة المحسوبة ل F (6.41) اكبر من القيم الحرجة عند الحد الأدنى والحد الأعلى وعند مستوى معنوية 5% ، 10% مما يدل على قبول الفرضية البديلة لوجود تكامل مشترك أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

### 3.2. تقدير العلاقة في المدى الطويل

نقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل ونتائج التوازن في المدى الطويل، كما هو موضح في الجدول الموالي ، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (Information Criterion Akaike). (الملحق 3)

الجدول رقم 3: مقدرات معلمات الأجل الطويل

المتغيرات	Coefficient	t-Statistic	Prob
AAR	2.286671	1.582902	0.1284
RFA	63061.683020	3.656460	0.0015
ALB	0.760023	0.136980	0.8924
AP	8477737.970882	1.605966	0.1232
C	-15898055.610814	-1.945096	0.0653

الجدول رقم 4: نتائج التوازن في المدى الطويل

المتغيرات	Coefficient	t-Statistic	Prob
D(AAR)	-0.303931	-0.169875	0.8667
D(RFA)	71975.912863	4.157086	0.0004
D(ALB)	3.925327	0.407451	0.6878
D(AP)	1627457.759473	0.000000	0.0000
CointEq(-1)	-1.457218	-8.058752	0.0000

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 9

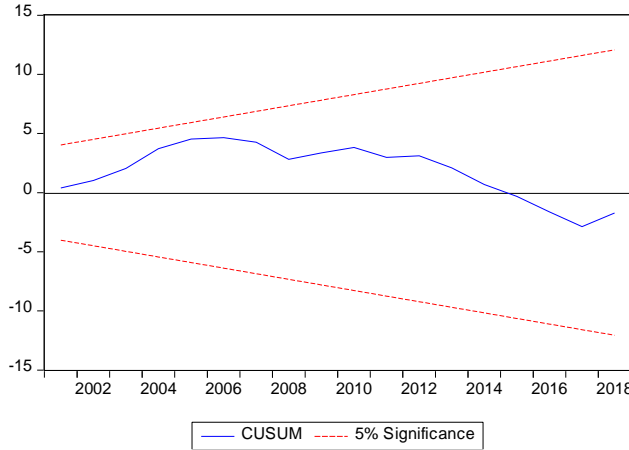


نلاحظ من الجدول ان هناك علاقة طردية و معنوية بين معدل سقوط الامطار و انتاج الحبوب في المدى الطويل، وكذا العلاقة العكسية و المعنوية التي تربط المساحة الصالحة للزراعة و انتاج الحبوب، اما بالنسبة للسياسات فهناك تأثير غير معنوي على المدى الطويل الذي يقتضي بضرورة تغيير السياسات بين كل فترة و أخرى

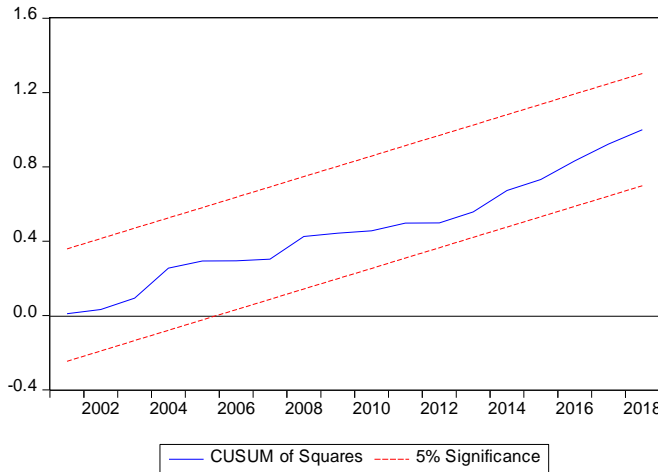
#### 4.2. اختبار استقرار النموذج (stabilité test):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM). ويعد هذا الاختبار من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد، وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL:

الشكل رقم 3 اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة :



الشكل رقم 4: المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة:



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.



حيث نلاحظ من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيّد المستخدم مستقرة هيكلية عبر فترة الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصائية الاختبار CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، حيث يتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

## 5.2. اختبارات تشخيص النموذج

أ. اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ: من أهم الاختبارات للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين بين حدود الخطأ العشوائي اختبار ARCH واختبار Breusch-Pagan-Godfrey والنتائج مبينة في الجدول التالي: (الملحق 04)

### الجدول رقم 5: نتائج اختبار ARCH

0.9475	Prob. F(1,25)	0.004417	F-statistic
0.9449	Prob. Chi-Square(1)	0.004770	Obs*R-squared

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول يتبين لنا أن قيمة احتمال F المحسوبة (0.9475) و هو أكبر من 5% وتقودنا هذه النتيجة إلى قبول فرضية عدم لثبات تباين سلسلة حد الخطأ. وطالما أن احتمال Obs\*R-squared هو (0.9449) وهو أكبر من 5% فإنه لا يمكننا رفض فرضية عدم اختلاف التباين، ومنه نستنتج أن البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين.

ب. اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء: توجد العديد من الاختبارات للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ ومن بين أهم هذه الاختبارات نذكر: اختبار Durbin Watson، اختبار Durbin h test وأخيرا اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM و هو الاختبار الذي قمنا بإجرائه على نموذجنا. والسبب في تفضيل إجراء هذا الاختبار كون جودة نموذج ARDL تستوجب خلو الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي والذي قد يعجز معامل DW على كشفه مما يتطلب فحصه استخدام اختبار مضاعف جرانجر (Breusch-Godfrey Serial correlation LM). (الملحق 05)

### الجدول رقم 6: نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM

0.5624	Prob. F(2,19)	0.593324	F-statistic
0.4391	Prob. Chi-Square(2)	1.645947	Obs*R-squared

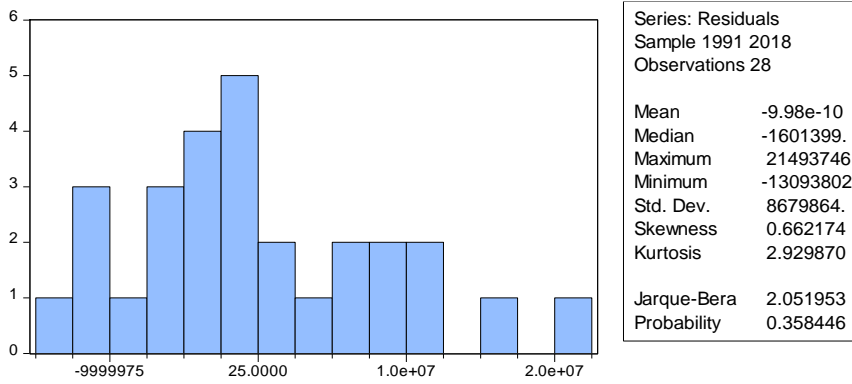
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة 0.59 أصغر من الجدولية باحتمال يساوي (1.6) وهو أكبر من 5% أي عدم معنوية قيمة F المحسوبة وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية أي رفض وجود ارتباط ذاتي.



وطالما أن احتمال  $Obs^*R$ -squared المحسوبة يساوي (0.43) وهو أكبر من (5%) فإنه يتم قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء ومنه النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي. ج . اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: تتضمن هذه المرحلة اختبار طبيعة توزيع البواقي فيما إذا كانت تتوزع بشكل طبيعي أم لا مستعينين باختبار Jarque-Bera الذي جاء به كل من Jarque et Bera سنة 1987 والذي يعتمد على معامل التفلطح Kurtosis والتناظر Skewness، حيث يتم اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي. وبلاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews9) تحصلنا مباشرة على قيمة إحصائية Jarque-Bera و الاحتمال المرافق لها والنتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم5: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر: مخرجات برنامج 9 Eviews

من خلال الشكل البياني والنتائج نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera قد بلغت (0.35) وهي أكبر من (5%) ومنه يمكننا قبول فرضية العدم ومنه نستنتج أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي.

#### خاتمة :

من خلال هذا المقال حاولنا تدعيم النتائج المحصل عليها في الجزء التحليلي، لأثر الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الفترة 2000-2020، و التي تمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و المخطط الوطني لسياسة التنمية الفلاحية و الريفية الذي بدوره ضم برنامجين التجديد الفلاحي و برنامج التجديد الريفي، على أداء القطاع الزراعي، و على هذا الأساس قمنا باختيار شعبة الحبوب لكونها اهم و اكبر شعبة زراعية في الجزائر. و عليه قمنا باختبار اثر هذه السياسات على انتاج الحبوب باستعمال نموذج الانحدار الذاتي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL باستعمال دالة الإنتاج بالمتغيرات التالية: انتاج الحبوب، المساحة المزروعة، نسبة تساقط الامطار ، اليد العاملة الزراعية، و السياسات الزراعية باخذ قيمة الصفر قبل سنة 2000 و واحد بعدها.



و قد اسفرت النتائج على ان هناك انسجاما بين نتائج الاختبار على المدى القصير مع النتائج على المدى الطويل، الا انه اذا تتبعنا نتائج كل متغير على حدى فنجد ان هناك علاقة طردية و معنوية بين معدل سقوط الامطار و انتاج الحبوب في المدى الطويل، وكذا العلاقة العكسية و المعنوية التي تربط المساحة الصالحة للزراعة و انتاج الحبوب، اما بالنسبة للسياسات فهناك تأثير غير معنوي على المدى الطويل الذي يقتضي بضرورة تغيير السياسات بين كل فترة و أخرى .

**التوصيات:** سمحت لنا هذه الورقة البحثية بان نصل الى الاقتراحات و التوصيات التي يمكن ان تساهم في تنمية القطاع الزراعي و تعزيز أثره على الإنتاج الزراعي و الاقتصاد الوطني ككل:

- ترشيد الإدارة الفلاحية، و جعلها أكثر مرونة و فعالية و مواصلة دعم و تنمية الارشاد الفلاحي.
- تسريع وتيرة تنمية الأقاليم الريفية، و تحفيز اليد العاملة خاصة الشابة منها، على امتهان العمل الفلاحي.
- الاهتمام بالبحث العلمي الفلاحي و استثماره في النشاط و الارشاد الفلاحي، و التنمية الفلاحية و الريفية
- تكثيف الدورات التدريبية، و عمليات تكوين الكوادر و الايدي العاملة الفلاحية المتخصصة.
- توسيع الدعم الممنوح من طرف الحكومة للقطاع بان يصل على الأقل الى 10% من مجموع الاستثمارات الوطنية الكلية.
- متابعة و تقييم المخططات التنموية و مدى تحقيقها للأهداف المرجوة و التركيز على القطاع الفلاحي ضمن الأولويات.

#### قائمة المراجع:

- بن مريم محمد (بلا تاريخ)، دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي الى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1987-2016، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية 10(2)، الجزائر جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص62
- بن معمر عبد الباسط، بظاهر سمير (بلا تاريخ)، العلاقة بين استهلاك الطاقة الكهربائية و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2012، مجلة المشكاة في الاقتصاد و التنمية و القانون، العدد 02، ص 109.
- جلال الملاح (1991)، تخطيط و تقييم المشروعات الزراعية، دار المريخ للطباعة و النشر، السعودية ، ص12.
- رابح بوعراب، فتح الله مسعودة (بلا تاريخ)، تحليل دوال انتاج محاصيل الحبوب في الجزائر باستعمال نماذج المعطيات الطولية (panel data) ، ص438.
- سفيان حنان، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع اسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، اطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، ص128



- منشور رقم 332 (18 جويلية 2000)، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ص78-82.
- موقع: <http://www.el-mouradia.dz/arabe/Discoursara/2009/02>
- قانون رقم 08-16 (03 اوت 2008)، المتعلق بالتوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، الجزائر 10 اوت 2008، ص5
- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية (بلا تاريخ)، لاستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي ، ص1-3.
- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية (2000)، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، ص72.

الملاحق:

الملحق رقم (01) : جدول الاحصائيات المستخدمة في الدراسة القياسية

السنوات	انتاج الحبوب (الف قطنار)	تساقط الامطار (ملم)	مساحة الأراضي الزراعية (هكتار)	اليد العاملة (الف نسمة)	PNDA و PNDAR
1990	16254120	484.86	4280000	1027380	0
1991	38083030	639.77	5162000	1050000	0
1992	33289140	551.8	5280000	1080000	0
1993	14520970	356.7	3619000	1110860	0
1994	9634200	332.5	2762000	1084000	0
1995	21384570	435	4236000	1154000	0
1996	49005050	504.37	5279000	1180000	0
1997	8697170	494.62	5181000	1200000	0
1998	30256050	458.75	4064000	1250000	0
1999	20205970	455.9	2674000	899000	0
2000	9342190	276.52	3960000	1312069	1
2001	26591760	269.64	3534000	1326000	1
2002	19529250	378.65	4899000	1412340	1
2003	42659620	601.26	5062000	1617520	1
2004	40328280	485.88	4479000	1609633	1
2005	35274335	429.13	5027000	1609638	1
2006	40117450	412.41	5181000	2220120	1
2007	36019070	491.93	3838000	2244000	1
2008	15356665	423.83	5487000	2358340	1
2009	52531502	441.5	5437000	2346320	1
2010	40016470	512.4	5110000	2442600	1



1	2476500	8445490	565.84	37264740	<b>2011</b>
1	2528900	8454630	333.9	51371500	<b>2012</b>
1	2550600	8461870	574.56	49382300	<b>2013</b>
1	2959800	8465040	459.87	34352300	<b>2014</b>
1	2545180	8487854	414.87	37609500	<b>2015</b>
1	2608760	8449425	405.9	29422800	<b>2016</b>
1	2648980	8536468	458.8	34780700	<b>2017</b>
1	2693550	8992550	508.8	60659400	<b>2018</b>
1	NA	8582579	518.8	56364500	<b>2019</b>

**الملحق رقم 02 :**

ARDL Bounds Test  
 Date: 08/23/22 Time: 01:29  
 Sample: 1991 2018  
 Included observations: 28  
 Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.411327	3

**Critical Value Bounds**

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

Test Equation:  
 Dependent Variable: D(PRD)  
 Method: Least Squares  
 Date: 08/23/22 Time: 01:29  
 Sample: 1991 2018  
 Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AAR)	1.204846	2.527780	0.476642	0.6385
AP	5835486.	7727465.	0.755162	0.4585
C	3142355.	14371792	0.218647	0.8290
AAR(-1)	3.489210	2.509010	1.390672	0.1789
RFA(-1)	21234.18	32730.04	0.648767	0.5235
ALB(-1)	2.978583	8.614176	0.345777	0.7330



PRD(-1)	-1.276614	0.244695	-5.217170	0.0000
R-squared	0.606460		Mean dependent var	1585903.
Adjusted R-squared	0.494020		S.D. dependent var	17370004
S.E. of regression	12355682		Akaike info criterion	35.70945
Sum squared resid	3.21E+15		Schwarz criterion	36.04250
Log likelihood	-492.9323		Hannan-Quinn criter.	35.81127
F-statistic	5.393627		Durbin-Watson stat	1.838616
Prob(F-statistic)	0.001653			

### الملحق رقم 03:

ARDL Cointegrating And Long Run Form  
 Dependent Variable: PRD  
 Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0)  
 Date: 08/23/22 Time: 01:37  
 Sample: 1990 2019  
 Included observations: 28

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AAR)	-0.303931	1.789150	-0.169875	0.8667
	71975.91286			
D(RFA)	3	17314.029872	4.157086	0.0004
D(ALB)	3.925327	9.633870	0.407451	0.6878
	1627457.759	10651416.084		
D(AP)	473	380	0.000000	0.0000
CointEq(-1)	-1.457218	0.180824	-8.058752	0.0000

$$\text{Cointeq} = \text{PRD} - (2.2867 \cdot \text{AAR} + 63061.6830 \cdot \text{RFA} + 0.7600 \cdot \text{ALB} + 8477737.9709 \cdot \text{AP} - 15898055.6108)$$

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AAR	2.286671	1.444607	1.582902	0.1284
	63061.68302			
RFA	0	17246.649443	3.656460	0.0015
ALB	0.760023	5.548426	0.136980	0.8924
	8477737.970	5278903.8000		
AP	882	51	1.605966	0.1232
	-			
	15898055.61	8173402.5302		
C	0814	86	-1.945096	0.0653



الملحق رقم 04:

Heteroskedasticity Test: ARCH

---

---

F-statistic	0.004417	Prob. F(1,25)	0.9475
Obs*R-squared	0.004770	Prob. Chi-Square(1)	0.9449

---

---

الملحق رقم 05:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

---

---

F-statistic	0.593324	Prob. F(2,19)	0.5624
Obs*R-squared	1.645947	Prob. Chi-Square(2)	0.4391

---

---